توجيه القراءات في سورة البقرة

من خلال معاني القرآن للأخفش الأوسط (215 هـ)

د/ بشير الزروق مازن – كلية العلوم الشرعية – جامعة طرابلس

الملخص:

يهدف البحث إلى تتبع ما ورد في سورة البقرة من قراءات صرّح بها الأخفش في كتابه معاني القرآن وتوجيهها توجيهًا نحويًا لمعرفة مقدار تأثير القراءات من جهة المعنى على اتساع تفسير الآيات معتمدًا في ذلك على المنهج الاستقرائي التحليلي وذلك بتتبع القراءات في سورة البقرة التي لها أثر نحوي فقط – لكون المقام لا يتسع في هذا البحث للإحاطة بكل القراءات – وتوجيهها، فأورد الآية كما وردت في كتاب معاني القرآن ، ثم أذكر قول الأخفش فيها، وأتثبت من القراءة بعزوها إلى كتب القراءات المعتمدة، ثم أوجه القراءات توجيها نحويا بشيء من التحليل معتمدا على أراء العلماء والنحاة، فجاءت القراءات التي أوردها الأخفش في سورة البقرة في كتابه معاني القرآن والتي لها أثر نحوي في إحدى وعشرين موضعا .

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين على واسع فضله، وسابغ نعمته، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وصفوة المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: لا جرم أن أجلّ العلوم شرفًا وأرفعها قدرًا ما اتصل بكتاب الله عزّ وجل، وفي هذا المضمار تسابق الأجلّاء خدمةً ورعايةً بعلوم القرآن عامّة وبعلم القراءات القرآنية خاصّة فهو من أغنى العلوم في إثراء الدراسات النحوية واللغوية، ومن أصحها توثيقًا للعربية الفصحى؛ إذ أن الوجوه المتعددة التي قرئت بها الآيات الكريمة تجعل كل قراءة منها تمثل شكلا إعرابيا أو وجها لفظيًا يختلف عن غيره بحيث ينشأ عن هذا الاختلاف قواعد شتّى وأراء مختلفة تستحق تسليط الضوء عليها، وقد أولى الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة القراءات عناية خاصّة في كتابه (معاني القرآن)، فأحببت أن أتتبع القراءات وتوجيهه له في سورة البقرة توجيهًا نحويًا؛ لإبراز

ما جاء فيها من معانٍ ودلالات، وهنا تكمن أهمية البحث فهو مرتبط بفهم معاني القرآن عن طريق توجيه القراءة، كما أن فيه تلمُسًا لجهود العلماء في حفظ القراءات وإبرازها في كتبهم وتفاسيرهم واعتبارها كلًا واحدًا لا ينفصل عن تفسير الآيات والاستعانة بها على الفهم والايضاح، وكذلك الدفاع عن القراءات، وبيان صحتها وسلامتها وأنها على درجة واحدة من الثبوت.

****

الآيـات:

﴿**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ**﴾ [الآية 18]

قال الأخفش: فرفع على قوله: هُم صمٌّ بكمٌ عميٌ، رفعه على الابتداء ولو كان على أوَّل الكلام، كان النصبُ فيه حسَنًا. [1]

قرأ الجمهور (صمٌّ بكمٌّ عميٌّ) بالرفع، وقرأ عبد الله بن مسعود وحفصة أم المؤمنين (صمًّا بكمًا عميًا) بالنصب. [2]

قراءة الرفع على إضمار مبتدأ تقديره: هم، و(صمٌّ) خبر للمبتدأ، والجملة مستأنفة، وبكم وعمي خبر ثان وثالث [3]، وقراءة النصب ذكروا فيها وجوهًا منها:

- أن تكون مفعولًا ثانيًا لـ(ترك) تركتهم صمًّا بكمًا عميًا [4].
- أن تكون منصوبة على الذم وهو مذهب الفراء [5].
- أن تكون منصوبة على الحال من الضمير في (يبصرون) [6] على أن تكون لا تتعدى إلى مفعولين، أو تكون تعدت إليهما وقد أخذتهما.

ولا يتعين أن تكون هذه الأوصاف الثلاثة من أوصاف المنافقين؛ لأنها متعلقة في العمل بما قبلها فقد تكون من أوصاف المستوقدين، إلا إن جُعِل الكلامُ في حال المستوقد قد تمّ عند قوله: (فلما أضاءت ما حوله)، وكان الضمير في (نورهم) يعود على المنافقين فتكون الأوصاف الثلاثة لهم. [7]

﴿**فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ**﴾ [الآية 37]

قال الأخفش: فجعل (آدمُ) المُتلَقِّي، وقد قرأ بعضهم (آدمَ) نصبًا، ورفع (الكلمات) جعلَهُنَّ المُتلقِّيات. [8]

قرأ الجمهور (آدمُ) بالرفع و(كلماتٍ) بالنصب، وقرأ ابن كثير وابن محيصن (آدمَ) بالنصب و(كلماتُ) بالرفع. [9]

قراءة رفع (آدمُ) فاعل، والجار والمجرور متعلقان بتلقّى و(كلماتٍ) مفعول به ونصب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. أي: استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها حين علمها، وقراءة نصب (آدمَ) مفعول به و(كلماتُ) فاعل. وتلقّي الكلمات لآدم أي: بلغته واتصلت به. [10].

قال القرطبي: "والقراءتان ترجعان إلى معنًى لأن آدمَ إذا تلقَّى الكلمات فقد تلقَّتهُ. وقيل: لمَّا كانت الكَلمات هي المنقذَة لآدم بتوفيق اللَّه تعالَى له لقبول إيَّاها ودُعائهِ بها كانت الكلماتُ فاعِلة وكأنّ الأصل على هذه القراءة: فتلقَّتْ آدَم من رَبّه كلِماتٌ، ولكن لمّا بَعُدَ ما بين المُؤنَّث وفعله حَسُنَ حذف علامة التّأْنيثِ" [11].

﴿**وَقُولُوا حِطَّةٌ**﴾ [الآية 58]

قال: وقد قُرئت نصبًا على أنَّه بدلٌ من اللفظ بالفعل. وكلُّ ما كان بدلًا من اللفظ بالفعل ، فهو نصْبٌ بذلك الفعل، كأنَّه قال: احْطُطْ عنَّا حِطَّةٌ، فصارتْ بدلًا من (حُطَّ). [12]

قرأ الجماعة (حِطّةٌ) بالرفع، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة والأخفش وغيرهم (حِطّةً) بالنصب. [13]

قراءة الرفع (حِطةٌ) على إضمار مبتدأ، فهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره: مسألتُنا حِطّةٌ أو أمرُنا حِطّةٌ ؛ لأن (حِطّة) مفرد، ومحكي القول لا يكون إلا جملة، فاحتيج إلى هذا التقدير. وعلى قراءة النصب هي بدل من اللفظ بالفعل، كأنه قال: احْططْ عنا حِطّةً، فصارت بدلا من (حُطَّ). وهو الأصل عند الزمخشري، قال: وإنما رفعت لتعطي معنى الثبات [14]. وأشار ابن كثير إلى أنه لا يجوز نصب (حِطّةً) بقولوا، على معنى قولوا هذه الكلمة؛ لأن القول يدخل على الجمل للحكاية، فيكون في موضع المفعول به، إلا إذا كان المفرد مصدرًا أو صفة لمصدر، أو معبرًا به عن جملة، و(حِطّة) ليس واحدًا من هذه [15].

﴿**لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ**﴾ [الآية 83]

قال الأخفش: كأنّه قال: استحلفناهم لا يعبدون، أي: قلنا لهم: والله لا تعبدون، وذلك أنّها تُقرأ: (يعبُدونَ) و (تعبُدونَ) [16].

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي والحسن (لا يِعْبدُونَ) بالياء، وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر (لا تَعبدُونَ) بالتاء [17].

من قرأ بالياء؛ لأن بني إسرائيل لفظ غيبة، ومن قرأ بالتاء حكاية لما خوطبوا به، وليناسب (وقُولُوا للنَّاسِ) [18].

﴿**وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا**﴾ [الآية 83]

قال الأخفش: قرأها بعضهم: (حَسَنًا)، يريد: قولوا لهم: (حسَنًا)، وقال بعضهم: (قُولُوا للنّاسِ حُسْنَى)، يؤنثها ولم ينوّنها . وهذا لا يكاد يكون؛ لأن (الحُسْنى)، لا يتكلم بها إلا بـ(الألف واللام)، كما لا يُتكلَّم بتذكيرها إلا بـ(الألف واللام) [19].

قرأ الجماعة (حُسْنًا) بضم الحاء وسكون السين، وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب (حَسَنًا) بفتح الحاء والسين، وقرأ أُبيّ وطلحة بن مصرف (حُسْنى) بضم الحاء وسكون السين من غير تنوين [20].

(حُسْنًا) الظاهر أنه مصدر صفة لمفعول مطلق محذوف(قَولاً حُسْنا) لإفراط حُسْنه، أو على تقدير حذف مضاف، أي: قَولًا ذَا حُسْنٍ، وقيل: يكون صفة أيضا وليس بمصدر؛ بل يكون فيه لغتين الحُسْنُ والحَسَن، كالحُزْن والحَزَن، والعُرْب والعَرَب، والبُخْل والبَخَل. و(حَسَنًا) بفتحتين صفة لمصدر محذوف أي: وقُولوا للناس قَولا حسَنا. وقراءة (حُسْنى) مصدر على وزن (فُعْلى) من المصادر التي جاءت على فُعْل وفُعْلَى بمعنى واحد [21]، ردّها الأخفش، وقال ابن عطية: ردّها سيبويه؛ لأن أفْعل وفُعلى لا يجيء إلا معرفة، إلّا أن يُزال عنها معنى التفضيل ويبقى مصدرًا، كالعقبى، فذلك جائز، وهو وجه القراءة بها، والوجه الثاني: أن تكون صفة لموصوف محذوف، أي: وقولوا للنّاسِ كَلمة حُسنى، وفي الوصف بها وجهان أحدهما: أن تكون باقية على أنها للتفضيل، واستعمالها بغير ألف ولام ولا إضافة لمعرفة نادر، والثاني: أن تكون ليست للتفضيل، فيكون معنى حُسْنى: حَسَنة، أي: وقولوا للناس مقالةً حَسَنة [22].

﴿**وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ**﴾ [الآية 119]

قال الأخفش: وقد قُرئت: (ولا تَسْألُ)، وكل هذا رفعٌ؛ لأنّه ليس بنهي، وإنما هو حالٌ، كأنه قال: أرسلناك بشيرًا ونذيرًا وغيرَ سائلٍ أو غيرَ مسئولٍ. وقد قُرئتا جزمًا جميعًا على النهي [23].

قرأ الجمهور (ولا تُسْألُ) بضم التاء واللام، وقرأ قوم (ولا تَسألُ) بفتح التاء وضم اللام، وقرأ نافع ويعقوب وأبو جعفر الباقر (ولا تَسألْ) بفتح التاء وجزم اللام [24].

قراءة (ولا تُسْألُ) الواو استئنافية على الأرجح و(لا) نافية والفعل مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنت). قال ابن مالك: وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفي بلا، فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر، منه قراءة غير نافع (ولا تُسْألُ) والتقدير: وأنتَ لا تُسألُ [25]، ويحتمل أن تكون الواو حالية، فيعطف على (بشيرًا ونذيرا)، والمعنى: إنا أرسلناك بالحقّ بشيرًا ونذيرًا غيرَ سائلٍ عنهم أي: لأَنَّ علم اللَّهِ بكفرهم بَعد إنذارهم يُغْنِي عن سؤَاله عنهُم، أو غير مسئولٍ أي: لَا يكون مُؤَاخَذًا بكُفرِ مَن كفر بعد التبشيرِ والإنذَار [26]. وقراءة (ولا تَسْألْ) بالبناء للمعلوم، علة أن (لا) ناهية والفعل مجزوم بها [27].

﴿**لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾ [الآية 124]

قال الأخفش: لأنّ (العهد) هو الذي لا ينالُهُم، وقال بعضهم: (لا ينالُ عهدِي الظالمون)، والكتاب بـ(الياء)، وإنما قالوا: (الظالمون)؛ لأنهم جعلوهم الذين لا ينالون [28].

قرأ الجماعة (الظّالمينَ) بالنصب، وقرأ أبو رجاء وقتادة والأعمش (الظّالمونَ) بالرفع [29].

قراءة النصب (الظالمين) مفعول به و(عَهدي) فاعل، وقراءة (الظالمون) بالرفع فاعل، و(عهدي) مفعول به؛ لأن العهد يُنال كما يَنال، فكلّ ما نلته فقد نالك، أي: عهدي لا يصل إلى الظالمين، أو لا يصل الظالمون إليه ولا يدركونه [30].

﴿**وَاتَّخَذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾ [الآية 125]

قال الأخفش: يريد: واتَّخذُوا، كأنه يقول: واذكُرُوا نعمتي وإذِ اتخذوا مُصلًّى من مقامِ إبراهيم. و(اتَّخِذُوا) بالكسر أجودُ، وبها نقرأُ؛ لآنها تدُلُّ على الفرض [31].

قرأ نافع وابن عامر والحسن (اتَّخَذوا) بفتح الخاء، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وغيرهم (اتَّخِذوا) بكسر الخاء [32].

قراءة (واتَّخَذوا) بفتح الخاء، فعل ماض معطوف على (جعلنا)، أَي جعلنا البيْت مثَابةً واتَّخذُوهُ مُصَلًّى. وقيل هو معطوفٌ على تقديرِ إذْ، كأَنّهُ قال: وإِذْ جعلنَا البيتَ مثَابةً وَإِذِ اتَّخَذُوا، فعلى الأوّلِ الكلام جملةٌ واحِدةٌ، وعلى الثَّاني جملتانِ [33]. وقراءة (واتَّخِذوا) بكسر الخاء، فعل أمر مبني على حذف النون، والجملة مقول القول محذوف معطوف على جعلنا، والمأمور قيل: إبراهيم وذريته، وقيل: نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وأمته [34]. قال الزمخشري: وهو على وجه الاختيار والاستحباب دون الوجوب [35].

﴿**فَأَمْتِعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ اضْطَرُّهُ**﴾ [الآية 126]

قال الأخفش: فجَزَمَ (فأمْتِعْهُ) على الأمر، وجعل (الفاء) جواب المجازاة. وقال بعضهم: (فأمَتِّعُهُ) وبها نقرأ، رفعٌ على الخبر، وجواب المجازاة (الفاء) [36].

قرأ الجمهور من السبعة (فأُمَتِّعُه) مشددًا، وقرأ ابن عباس ومجاهد وقتادة (فأمْتِعْه) على صيغة الأمر [37].

قراءة (فأمْتِعْه) على الأمر، يتعين أن يكون الضمير في (قَالَ ومَن كَفَر) عائدًا على إبراهيم، لمّا دعا على للمؤمنين بالرزق، دعا على الكافرين بالإمتاع القليل، فهو من تمام دعاء إبراهيم، وأُعيدَ (قال) لطولِ الكلَام، أو لخروجهِ منَ الدعاء لِقومٍ إلى الدعاء على آخرِينَ [38]. وقراءة(فأمَتّعُه) فعل مضارع وفاعل مستتر ومفعول به، ويتعين أن يكون الضمير في (قالَ) عائدًا على الله تعالى، والفاء رابطة لتضمن الموصول معنى الشرط، أي: ومن كفر فأنا أمتعه [39].

﴿**أَمْ يَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ**﴾ [الآية 140]

قال الأخفش: قال بعضهم: (أم تقولون) على (قل أتحاجُّوننا)، و(أم تَقولُون)، ومن قال: (أم يقولُون) جعله استفهاما مستأنفًا، كما تقول: إنّها لإبلٌ، ثم تقول: أم شَاءٌ؟ [40].

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص (تقولُونَ) بالتاء، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وغيرهم (يقُولونَ) بالياء [41].

من قرأ بالتاء (أم تقولون) جعل (أم) متصلة معادلة للهمزة في قوله: (أتحاجوننا)، وقد استحسن القرطبي هذه القراءة بقوله: لأن الكلام متسق كأن المعنى: أتحاجوننا في الله أم تقولون إن الأنبياء كانوا على دينكم [42]. ويجوز أن تكون (أم) فيه منقطعة، فتقدر ببل والهمزة والتقدير: بل أتقولون، فأضرب عن الجملة السابقة، وانتقل إلى الاستفهام عن هذه الجملة اللاحقة على سبيل الإنكار [43].

ومن قرأ بالياء (أم يقولون) جعل (أم) منقطعة فيكون كلامين وتكون (أم) بمعنى (بل)، قال الزمخشري بهذه القراءة لا تكون (أم) إلا منقطعة [44].

﴿**وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا**﴾ [الآية 148]

قال الأخفش: على: ولكُلِّ أمَّةٍ وِجْهَةٌ، وقد قال قوم: (ولكُلٍّ وِجْهَةٍ)، فلم يُنوِّنوا (كُلّ)، وهذا لا يكون [45].

قرأ الجمهور (لكلٍّ وِجْهةٌ) بتنوين الأول ورفع الثاني، وقرأ ابن عامر وابن عباس (ولكُلٍّ وجْهةٍ) [46].

من قرأ بالتنوين والرفع، جعل الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و(وجهة) مبتدأ مؤخر، ومن قرأ (ولكلٍّ وجهةٍ) على الإضافة، وهي شاذة وأنكرها الأخفش، ولا ينبغي أن يقدم على ذلك، لا سيما وهي معزوّة إلى ابن عامر أحد القراء السبعة، وقال ابن عطية في توجيه هذه القراءة: أي فاستبقوا الخيرات لكلِّ وجهةٍ ولّاكموها، ولا تعترضوا فيما أمركم بين هذه وهذه، أي: إنما عليكم الطاعة في الجميع. وقدّم قوله: لكل وجهة على الأمر في قوله: فاستبقوا الخيرات؛ للاهتمام بالوجهة، كما تقدم المفعول. وهو توجيه لا بأس به [47].

﴿**وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ**﴾ [الآية 184]

قال الأخفش: وقد قُرئت: (فِدِيَةُ طَعَامِ مِسْكينٍ)، وهذا ليس بالجيّد؛ إنما (الطّعام) تفسيرٌ للفدية، وليست (الفديَةُ) بمضافة إلى (الطَّعام) . وقوله: (يُطِيقُونَهُ) يعني: (الصِّيام)، وقال بعضهم: (يُطوَّقُونَهُ) أي: يتكلفون الصيام. ومن قال: (مساكِينَ)؛ فهو يعني: جماعة الشهر؛ لأن لكلِّ يومٍ (مسْكينًا)، ومن قال: (مِسكِين)؛ فإنما أخبر ما يلزمُهُ في تَرْكِ اليومِ الواحد [48].

قرأ الجمهور (فِديةٌ طَعَامُ مِسْكِين) بتنوين الفدية، ورفع طعام، وإفراد مسكين، وقرأ نافع وابن ذكوان (فِديةُ طَعَامِ مسَاكِين) بإضافة الفدية والجمع [49].

قراءة الجمهور (يُطِيقونَهُ) فعل مضارع والواو فاعل والهاء مفعول به والجملة لا محل لها صلة الموصول، و(فِدية) مبتدأ مؤخر خبره الجار والمجرور المقدم، و(طعام) بدل مطابق من فدية، و(مسكين) مضاف إليه، ومن قرأ (يُطوَّقُونَهُ) مبنيا للمفعول من (طُوِّق) أي: يُجعلُ كالطوق في أعناقهم [50].

وقراءة (فديةُ طعامِ مساكين) بالإضافة، قال ابن حيان: ومن لم ينون فأضاف كان في ذلك تبيين وتخصص بالإضافة، وهي إضافة الشيء إلى جنسه؛ لأن الفدية اسم للقدر الواجب، والطعام يعمّ الفدية وغيرها. ومن أفرد(مسكين) فعلى مراعاة أفراد العموم أي: وعلى كل واحد ممن يطيق الصوم لكل يوم يفطره إطعام مسكين، واستحسنها القرطبي وقال: لأنها بيّنت الحكم في اليوم [51]. ومن قرأ (مساكين) قابل الجمع بالجمع في قوله: (وعلَى الذينَ يطِيقونَه)، ولم يجمع (فدية) لأمرين أحدهما: أنها مصدر، والتاء فيه لا تدل على المرة الواحدة؛ بل هي للتأنيث فقط، والثاني: أنها لمّا أضافها إلى مضافٍ إلى الجمع فُهِم منها الجمعُ، والطّعام هنا بمعنى الإطْعَام، كالعَطاء بمعنى الإعْطَاء [52].

﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ**﴾ [الآية 185]

قال الأخفش: على تفسير (الأيام)؛ كأنّه حين قال: (أيَّامًا مَّعدُوداتٍ)؛ فسّرها فقال: هي شَهرُ رمضان، وقد نصبَ بعضهم: (شَهْرَ رَمضانَ)، جائزٌ على الأمر، كأنَّه قال: شَهْرَ رمضانَ فَصُومُوا، أو يجعله ظرفًا على: كُتِبَ عليكم الصِّيامُ شَهْرَ رمضانَ، أي: في شهْرِ رمضانَ [53].

قرأ الجمهور(شَهرُ) بالرفع، وقرأ مجاهد وهارون الأعور وأبو عمارة عن حفص بن عاصم (شَهْرَ) بالنصب [54].

قراءة الجمهور (شَهرُ) بالرفع، مبتدأ خبره قوله (الذي أنزل فيه القرآن)، ويجوز أن تكون الجملة صفة له، فيكون الخبر قوله: (فمَنْ شَهِد مِنكُم الشّهرَ) وأعيد ذكر الشهر تعظيمًا، هذا إذا كان المراد بقوله: (أيّامًا مَعدُودات) غير أيام رمضان، وإن كان المراد بها أيام رمضان، فجوزوا

في إعراب (شهر) وجهين أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو شهرُ رَمضَان، والثاني: على رأي الكسائي أن يكون بدلًا من قوله: (الصيام)، أي: كتب عليكم الصيام شَهرُ رمضَان. قال أبو حيان وفيه بعد؛ لكثرة الفصل بين البدل والمبدل منه، وأنه لا يكون إذ ذاك إلا من بدل الاشتمال وهو عكس ذلك لأن بدل الاشتمال في الغالب يكون بالمصادر [55].

ومن قرأ (شَهرَ) بالنصب قيل: على الإغراء والتقدير: ألزموا شهْرَ رمضَان، وقيل: على إضمار فعل تقديره: صُوموا شَهرَ رمضَان، وقيل على البدلية من قوله: (أيامًا مَعدُودَات)، وفيه بُعدٌ لكثرة الفصل، وقيل: نصب على أنه مفعول (وأنْ تَصُومُوا) [56]، ورده أبو حيان والقرطبي وقال: وهذا لا يجوز؛ لأن (تَصومُوا) صلة لـ(أن)، وقد فصلت بين معمول الصلة وبينها بالخبر الذي هو (خير)، لأن تصوموا في موضع مبتدأ، أي: وصيامُكم خيرٌ لَكم [57].

﴿**وَيُشْهِدُ اللهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ**﴾ [الآية 204]

قال الأخفش: إذا كان هو (يُشْهِدُ)، وقال بعضهم: (ويَشْهَدُ اللهُ) أي: أنّ الله هو الذي يَشهدُ [58].

قرأ الجمهور (ويُشهِدُ اللهَ) بضم الياء وكسر الهاء ونصب الجلالة، وقرأ أبو حيوة وابن محيصن (ويَشهَدُ اللهُ) بفتح الياء والهاء ورفع الجلالة [59].

قراءة الجمهور من (أشْهَد) فالفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (مَنْ)في قوله: (ومِنَ النَّاسِ مَنْ يعْجبُكَ قَولَهُ)، ولفظ الجلالة مفعول به، ومن قرأ (يَشهَدُ اللهُ) فهو من (شَهدَ) ورفع لفظ الجلالة فاعلًا [60].

﴿**فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالمَلَائِكَةِ**﴾ [الآية 210]

قال الأخفش: على: وفي المَلائكَةِ، وقال بعضهم: (والمَلائِكَةُ) أي: وتأتيَهُم الملائِكةُ. والرفعُ هو الوجهُ، وبها نقرأُ [61].

قرأ الجمهور (الملائكةُ) بالرفع، وقرأ الحسن وأبو حيوة وأبو جعفر (الملائكةِ) بالجرّ [62].

قراءة الجمهور بالرفع عطفا على (الله) في قوله: (يَأتِيهم اللهُ)، وقيل: في هذا الكلام تقديم وتأخير، فالإتيان في الظل مضاف إلى الملائكة، والتقدير: إلّا أن يأتيهم اللهُ والملائكةُ في ظلل، فالمضاف إلى الله تعالى هو الإتيان فقط. و(الملائكةِ) بالجرّ عطفًا على (ظُلَلٍ) والتقدير حينئذ: في ظللٍ مِن الغَمَامِ وفي المَلائكَةِ [63]، أو عطفًا على (الغَمامِ)، والتقدير: في ظُلَلٍ من الغمَامِ ومِن الملائكَةِ [64].

﴿**وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ**﴾ [الآية 214]

قال الأخفش: أي: حتَّى أنْ يَقُولَ؛ لأنَّ حَتَّى في مَعْنَى (إلى)، ... وقد قُرئت هذه الآية: (وَزُلزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ) يُريدُ: حتَّى الرَّسولُ قائِلٌ، جعل ما بعد (حَتَّى) مُبتدأ [65].

قرأ الجمهور (حَتّى يقُولَ) بالنصب، وقرأ نافع ومجاهد والكسائي وابن محيصن (حَتّى يَقولُ) بالرفع [66].

قراءة الجمهور بنصب (يَقُولَ) فحتى حرف غاية وجرّ والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها، أي: وزلزلوا إلى أنْ يَقُولَ الرّسولُ. قال ابن مالك: ويجوز تأويله بالمستقبل وقصد الغاية فينصب، على معنى (إلى أن) [67]. ومن قرأ بالرفع جعل ما بعد حتى مبتدأ، وهو حكاية حال ماضية يريد: وزلزلوا فقال الرسول [68]. وقال الرضي: و(حتى) تكون حرف ابتداء، وليس معنى ذلك أنه يقع المبتدأ بعدها فقط، بل معناه أنه يستأنف بعدها الكلام، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية، كقوله تعالى: (حتى يقولُ الرسول) بالرفع [69].

﴿**وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ**﴾ [الآية 219]

قال الأخفش: إذا جعلت (ماذا) بمنزلة (ما) نصبت، فكأنه قال: (مَا ينفقُونَ ؟) فقال: يُنفقُونَ العفْوَ، فهو منصوب بـ(ينفقونَ). وإذا جعلت (ماذا) بمنزلة (الذي) رفعت، كأنه قال: ما الذي يُنفقونَ؟ فقال: الذي ينفقونَ: العفوُ، فهو مرفوع بخبر الابتداء [70].

قرأ الجمهور (العفوَ) بالنصب، وقرأ أبو عمرو وابن كثير في رواية والحسن (العفْوُ) بالرفع [71].

قراءة الجمهور بالنصب على أن (ماذا) اسم واحد وهو مفعول مقدم، فوقع الجواب منصوبا بفعل مضمر تقديره: قلْ ينفقونَ العَفوَ، فطابق الجواب السؤال، قال الفراء: وهو وجه الكلام فيه [72]. ومن قرأ بالرفع جعل (ما) استفهامية في موضع رفع بالابتداء، و(ذا) موصول خبر لها، فجاء الجواب مرفوعًا على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: الذي يُنفقُونَ العفوُ، فطابق الجواب السؤال أيضا [73]. قال ابن مالك: لو جعلت (ذا) بمعنى الذي كان الرفع أولى، وعلى هذا تحمل قراءة أبي عمرو (قُل العَفوُ) بالرفع [74].

ويشير القرطبي إلى جواز مجيء المنصوب بعد (ماذا) التي تكون شيئا واحدا مرفوعًا، وإذا كانت (ذا) بمعنى الذي كان الاختيار الرفع والنصب جائز [75].

﴿**قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ**﴾ [الآية 259]

قال الأخفش: إذا عَنى نَفسَه، وقال بعضهم: (قَالَ اعْلَمْ) جَزَمَ على الأمر، كأنّه يقول ذاك لغيره، وإنّما ينبِّهُ نفسه، والجزمُ أجودُ في المعنى؛ إلا أنّه أقلُّ في القراءة، والرفع قراءة العامة، وبه نقْرأُ [76].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم (أَعْلَمُ) مبنيًا للفاعل، وقرأ أبو رجاء وحمزة والكسائي ويعقوب (اعْلَمْ) فعل أمر [77].

قراءة الجمهور (أعلمُ) فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير يعود على المارّ، في قوله: (أوْ كالّذِي مَرّ) فهو مخبر عن نفسه، ومن قرأ (قَال اعْلَمْ) فعل أمر من (عَلِمَ)، ففاعل (قَالَ) ضمير يعود على الله تعالى، أو على المَلك القائل له عن الله، ويناسب هذه الوجه الأوامر السابقة من قوله: (وانْظرْ)، وجوّزوا أن يكون الفاعل ضمير المارّ، ويكون نزّل نفسه منزلة المخاطب الأجنبي، كأنه قالَ لنفسه: اعْلَمْ [78]. وهو ما يُسمّى في العربية بالتجريد [79].

﴿**إِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ**﴾ [الآية 271]

قال الأخفش: (نُكفِّرْ) جزمٌ ورفعٌ، على ما فسَّرتُ [80]. يريد: بالجزم عطفًا على موضع الفاء؛ لأن موضعها يجزم إذا كان جواب المجازاة، وبالرفع عطفًا على ما بعد الفاء وهو أجود [81].

قرأ نافع وحمزة والكسائي وعاصم وأبو جعفر (نكفّرْ) بالجزم، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية (نكفّرُ) بالرفع [82].

قراءة (نُكفّرْ) بالجزم، عطفًا على موضع الفاء في قوله: (فَهوَ خَيرٌ لَكم) لأنه جواب الشرط، فيكون التكفير مُعلّقًا على الإخفاء، قال ابن عطية: بالجزم في الراء أفصح هذه القراءات؛ لأنها تؤذن بدخول التكفير في الجزاء، وكونه مشروطًا إن وقع الإخفاء [83]. ومن قرأ بالرفع (نكَفّرُ) فيحتمل أن تكون الواو استئنافية والجملة الفعلية خبر مبتدأ محذوف، أي: ونحنُ نكفرُ، ويحتمل أن يكون معطوفًا على محل ما بعد الفاء، إذ لو وقع بعدها لكان مرفوعًا. والمعنى: على أن تكفير السيئات وعدٌ على إعطاء الصدقات ظاهرة أو خفيّة، واختاره سيبويه وأبو حيّان' قال سيبويه: والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيّد؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء [84]، وقال أبو حيان: إن الرفع أبلغ وأعمّ؛ لأن الجزم يكون على أنه معطوف على جواب الشرط الثاني، والرفع يدل على أن التكفير مترتب من جهة المعنى على بذل الصدقات، أبديتَ أو أخفيتَ، ولا يمكن أن يقال: إن الذي يبدي الصدقات لا يكفر من سيئاته، وإن كان الإخفاء خيرًا من الإبداء [85].

﴿**إِلَّا أن تَكُونَ تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ**﴾ [الآية 282]

قال الأخفش: أي : تَقَعُ تجَارةٌ حاضِرةٌ، وقد يكون فيها النصب على ضمير الاسم: إلّا أن تكونَ تلك تجَارةً [86].

قرأ الجمهور (تِجَارةٌ حاضِرةٌ) بالرفع، وقرأ عاصم (تجَارةً حَاضرةً) بالنصب [87].

قراءة الجمهور بالرفع على أنّ (تكونَ) تامة و(تِجَارةٌ) فاعل بتكون، وأجاز بعضهم أن تكون ناقصة و(تجارةٌ) اسمها وخبرها الجملة من قوله: (تُديرُونَها بَينَكم). ومن قرأ بالنصب على أنّ (تكون) ناقصة واسمها مستتر تقديره: (هي) أي: التجارة، و(تجارةً) خبرها [88].

﴿**وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ**﴾ [الآية 284]

قال الأخفش: فتجزمُ (فيغفرْ) إذا أردت العطف، وتنصبُ إذا أضمرتَ (أنْ)، ونويتَ أن يكون الأوّل اسما، وترفعُ على الابتداء. وكل ذلك من كلام العرب [89].

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي (فيغفرْ) بالجزم، وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة (فيغفرَ) بالنصب، وقرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب (فيغفرُ) بالرفع [90].

من قرأ بالجزم جعل الفاء حرف عَطْفٍ عَطَفَ الفعل على الجواب المجزوم (يحاسبْكم)، قال القرطبي: والعطف على اللفظ أجود للمشاكلة [91]، ومن قرأ بالرفع جعل الفاء استئنافية و(يغفرُ) فعل مضارع مرفوع، والجملة خبر مبتدأ محذوف أي: فهو يغفر، ومن قرأ بالنصب فعلى إضمار (أن) فينسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم، أي: تكن محاسبة فمغفرة [92].

****

أهم النتائج:

1. يعتبر كتاب (معاني القرآن) للأخفش كتابًا جامعًا لكثير من العلوم، فالأخفش ذو ثقافة عالية في كثير من ميادين العلم المختلفة، استفاد منها في إبراز معاني القرآن التي قد تكون أشكلت على كثير من قبله ومن بعده.
2. الانتصار لقواعد اللغة العربية والأساليب اللغوية التي وسعتها أوجه القراءات القرآنية.
3. الدفاع عن القراءات، وبيان صحتها وسلامتها وأنها على درجة واحدة من الثبوت.
4. أورد الأخفش العديد من القضايا النحوية في سورة البقرة، بحكم كونها متقدمة في ترتيب المصحف على غيرها، كغيره من العلماء، فهم يوردون القضايا التي تمرّ بهم كثيرًا في أول موضع يواجهونه في كلامهم عن معاني آيات القرآن الكريم.
5. وجّه الأخفش تسعة عشر موضعا، وترك التوجيه في موضعين.
6. أثبت الأخفش قراءة الجمهور في الأعم الأغلب، ولم يثبت قراءة الجمهور في موضعين.
7. جوّد الأخفش القراءة الأقل على قراءة الجمهور في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ﴾.

8. عارض الأخفش بعض القراءات كما في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾، قال: وقد قال قوم: (ولكُلٍّ وِجْهَةٍ)، فلم يُنوِّنوا (كُلّ)، وهذا لا يكون. والقراءة معزوّة إلى ابن عامر وهو أحد القراء السبعة.
9. لم يكن كثير من العلماء موافقًا الأخفش في بعض من أرائه النحوية التي ذهب إليها، كما ورد في الآية 148، 184 بيد أن هذا لا يعني أننا نخطئ الأخفش وإنما هي آراء ولكل منها حجة ودليل.

وأخيرًا فإنني أسأل الله تعالى أن يكتب لهذا البحث التوفيق والسداد، وأن يجعل فيه النفع والفائدة لقرائه، والحمد لله ربّ العالمين.

****

الهوامـــش

([1]) معاني القرآن 54/1 .
([2]) البحر المحيط 133/1، معجم القراءات 53/1، 54 .
([3]) انظر إعراب القرآن للدرويش 47/1 .
([4]) انظر الجامع لأحكام القرآن 214/1 .
([5]) انظر معاني القرآن للفراء 16/1 .
([6]) التبيان في إعراب القرآن 34/1 .
([7]) انظر البحر المحيط 134/1 .
([8]) معاني القرآن 74/1 .
([9]) البحر267/1، معجم القراءات 85/1 .
([10]) انظر الكشاف 72/1، وإعراب القرآن للدرويش 87/1 .
([11]) الجامع لأحكام القرآن 326/1 .
([12]) معاني القرآن 102/1 ,
([13]) البحر 359/1، معجم القراءات 105/1 .
([14]) الكشاف 78/1 .
([15]) انظر البحر 359/1، 360 ، والتبيان 65/1 .
([16]) معاني القرآن 133/1 .
([17]) البحر 456/1، معجم القراءات 138/1 .
([18]) انظر الكشاف 84/1 .
([19]) معاني القرآن 134/1 .
([20]) البحر 459/1، معجم القراءات 139/1، 140.
([21]) شرح التسهيل 64/3 .
([22]) انظر البحر 460/1، 461، التبيان 83/1، إعراب القرآن للدرويش 137/1.
([23]) معاني القرآن 153/1 ,
([24]) البحر 589/1، معجم القراءات 183/1، 184.
([25]) شرح التسهيل 367/2، 368 .
([26]) الجامع لأحكام القرآن 92/2 .
([27]) البحر 589/1، التبيان 110/1، إعراب القرآن للدرويش 175/1 .
([28]) معاني القرآن 154/1 .
([29]) البحر 604/1، معجم القراءات 189/1.
([30]) انظر معاني الفراء 76/1، والتبيان 112/1 .

([31]) معاني القرآن 155/1 .
([32]) البحر 609/1، معجم القراءات 189/1، 190.
([33]) الجامع لأحكام القرآن 111/2 .
([34]) انظر البحر 609/1 .
([35]) الكشاف 95/1 .
([36]) معاني القرآن 156/1 .
([37]) البحر 614/1، معجم القراءات 191/1، 192.
([38]) الجامع لأحكام القرآن 119/2 .
([39]) انظر البحر 614/1 ، التبيان 114/1 .
([40]) معاني القرآن 160/1 .
([41]) البحر 659/1، معجم القراءات 203/1، 204.
([42]) الجامع لأحكام القرآن 146/2 .
([43]) انظر البحر المحيط 659/1 .
([44]) الكشاف 100/2 .
([45]) معاني القرآن 162/1 .
([46]) معجم القراءات 212/1، وانظر البحر 35/2، 36 .
([47]) البحر المحيط 37/2، وانظر الجامع لأحكام القرآن 165/2 .
([48]) معاني القرآن 170/1 .
([49]) البحر 191/2، معجم القراءات 252/1 .
([50]) انظر إعراب القرآن للدرويش 261/1 .
([51]) انظر الجامع لأحكام القرآن 287/2 .
([52]) انظر البحر المحيط 191/2، التبيان 150/1، 151 .
([53]) معاني القرآن 171/1 .
([54]) البحر 193/2، معجم القراءات 254/1 .
([55]) انظر البحر 193/2، 194 .
([56]) انظر معاني الفراء 112/1، الكشاف 113/2 .
([57]) البحر 193/2، وانظر التبيان 152/1، 153، والجامع لأحكام القرآن 291/2 .
([58]) معاني القرآن 178/1 .
([59]) البحر 326/2، معجم القراءات 278/1 .
([60]) انظر البحر 326/2، ومعجم القراءات 278/1، 279 .
([61]) معاني القرآن 183/1 .
([62]) البحر 345/2، معجم القراءات 285/1، 286 .
([63]) معاني الفراء 124/1 .
([64]) انظر البحر 345/2، التبيان 169/1 .
([65]) معاني القرآن 127/1 .
([66]) البحر 373/2، معجم القراءات 295/1 .
([67]) شرح التسهيل 55/4 .
([68]) انظر البحر 373/2، التبيان 172/1 .
([69]) شرح الرضي على الكافية 193/3 .
([70]) معاني القرآن 185/1 .
([71]) البحر 407/2، معجم القراءات 302/1 .
([72]) معاني الفراء 141/1 .
([73]) انظر البحر 407/2 ، التبيان 176/1، شرح الرضي 65/3، 66 .
([74]) شرح التسهيل 197/3 .
([75]) الجامع لأحكام القرآن 61/3 .
([76]) معاني القرآن 198/1 .
([77]) البحر 641/2، معجم القراءات 374/1 .
([78]) انظر البحر 641/2 ، التبيان 211/1 .
([79]) وهو أن ينتزع الإنسان من نفسه شخصاً يخاطبه.(معجم اللغة العربية المعاصرة، (جرّد))
([80]) معاني القرآن 70/1 .
([81]) السابق 69/1 .
([82]) البحر 691/2، معجم القراءات 396/1 .
([83]) البحر المحيط 693/2 .
([84]) الكتاب 90/3 ، وانظر الجامع لأحكام القرآن 336/3 .
([85]) البحر 693/2 .

([86]) معاني القرآن 205/1 ,
([87]) البحر 739/2، معجم القراءات 420/1، 421 .
([88]) انظر البحر 739/2، التبيان 231/1 ، إعراب القرآن للدرويش 439/1 .
([89]) معاني القرآن 67/1 .
([90]) البحر 752/2، معجم القراءات 429/1، 430 .
([91]) الجامع لأحكام القرآن 424/3 .
([92]) انظر البحر 752/2، شرح التسهيل 45/4، التبيان 233/1، وإعراب القرآن للدرويش 447/1 .

* *

المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم براوية حفص عن عاصم.
2. ابن مالك الأندلسي، شرح التسهيل، تحقيق/ عبد الرحمن السيد، محمد المختون، دار هجر، القاهرة، ط/ الأولى، 1990 .
3. أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق/ على البجاوي، الناشر/ عيسى البابي الحلبي، 1976 .
4. أبو حيان الغرناطي، البحر المحيط في التفسير، مكتبة الإيمان، السعودية،
5. الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تحقيق/ هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الأولى، 1990 .
6. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتاب، القاهرة، ط/ الأولى، 2008 .
7. الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مؤسسة الإيمان، ط/ الثانية، 1983 .
8. الرضي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق/ يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ط/ الثانية، 1996 .
9. الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق/ خليل شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط/ الثالثة، 2009 .
10. سيبويه، الكتاب، تحقيق/ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط/ الأولى.
11. عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين.
12. الفراء، معاني القرآن، تحقيق/ أحمد نجاتي، محمد النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955 .

13. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق/ أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط/ الثانية، 1964 .